



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

معادلة غزة - القدس تلجم التصعيد الاسرائيلي في الاقصى

وواشنطن تستنفر دبلوماسيتها تفاديا لحرب غير محسوبة إسرائيليا وامريكا

وحدها المقاومة الفلسطينية بفصائلها المختلفة، وتضحيات شعبها، وإرادته الصلبة، واستعداده الدائم في الماضي والحاضر وفي كل زمان وظرف، لتقديم الشهداء دفاعا عن الاقصى الشريف، شكلت الدرع الواقي للاقصى والمرابطين فيه — الذي هبوا طيلة شهر رمضان لحمايته من دنس الاحتلال الصهيوني ومستوطنيه — وفرضت على العدو شروطها بوقف التصعيد في الأقصى....

على مدى أيام متوالية من محاولات الاقتحام المتوالية للأقصى أوقعت عددا من الشهداء والجرحى — تنفيذًا لمخطاطهم القديمة الجديدة، للسيطرة على الحرم القدسي تحت حجج وذرائع مختلفة (سمّها ما شئت قرابين، صلوات، مسيرة أعلام)، اثبت الفلسطينيون تمسك بحقهم في ارضهم ومقدساتهم، واستبسلوا للدفاع عنها، ولم يتراجعوا، بالرغم من استخدام الرصاص وكل أساليب التهيب والقوة والبطش، فبقي الشعب صامدا، ومعه المقاومة التي كانت يدها على الزناد وعلى اتم الجهوزية للرد على هذه العدوان على الاقصى، وهو ما ظهر من خلال رسائلها السياسية والعسكرية (اطلاق الصواريخ، وإدخال الدفاع الجوي) والتي نجحت في فرض معادلة الردع ودفعت العدو الى اعادة حساباته العسكرية للتعامل مع المقاومة مستقبلا.

ولماذا اضطرت اسرائيل الى التهدة؟ نستعرض الأمر سوياً

مع مضي الاحتلال الاسرائيلي في عدوانه على الأقصى وارتكابه جرائم متعددة بحق المصلين الأمنين، أبدت أوساط أمنية إسرائيلية مخاوفها من تفجّر الأوضاع في المدن والبلدات الفلسطينية داخل الخط الأخضر، في أعقاب هذه الاحداث.

وفي هذا الاطار، حذرت الأوساط من أن حدثا ما، يمكن أن يفجّر الأوضاع داخل التجمعات السكانية الخاصة بـ فلسطيني الداخل، وتحديدا في المدن المختلطة، تماما كما حدث عند اندلاع هبة القدس العام الماضي. .

وتبعاً لذلك، كشف مسؤول كبيراً في شرطة الاحتلال خلال جلسة تقدير أمني، أن سلطات الاحتلال اعتقلت في الأيام الأخيرة عشرات المواطنين من فلسطيني الداخل شاركوا في إلقاء الحجارة وقطع الطرق. قد يبدو هذا أمراً طبيعياً بالنسبة لنا، لكن الاحتلال، توقف عند هذا الأمر طويلاً، خصوصاً، وأن معظم المعتقلين يقطنون في وادي عارة، الناصرة، أم الفحم، والفريديس، وهذا ما يهابه العدو مستقبلاً.

علاوة على ذلك، اتهمت الأوساط الأمنية الإسرائيلية حركة حماس بلعب دور كبير في تحريض فلسطيني الداخل، من خلال حضورها على مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيّما عبر أنشطة أعضائها في قطاع غزة والخارج.

من هنا، وتجنباً لتصاعد الاوضاع، تجري المؤسسة الأمنية استعدادات واسعة لمواجهة تبعات التوتر في القدس، خصوصاً وأن مصدر أمني كان قد حذر من ان "الأمر يحتاج فقط لعود

ثقاب واحد، فالجيش الاسرائيلي يخشى من انزلاق الأحداث إلى غزة"، متهما أطرافا إسرائيلية بـ"التصرف بشكل غير مسؤول".

وليس بعيدا عن ذلك، حذر جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلية "الشاباك" رئيس الحكومة نفتالي بينت من تبعات ممارسات وأنشطة عضو الكنيست إيتمار بن غفير.

وأبلغ "الشاباك" بينت أن "ما يقوم به بن غفير من استفزاز، يمكن أن يؤدي إلى عنف وتصعيد إلى درجة إشعال المنطقة، وذهب الشاباك الى اعتبار ان سلوكه يخدم مصالح حركة حماس، خصوصا وأن عددا من الذين شاركوا في مسيرة الأعلام كانوا يتواجدون في المكتب الذي دشنه غفير زعيم الحركة الكهانية في "ميدان الجيش" في القدس المحتلة.

وفي السياق ذاته، رأى عاموس يادلين، القائد السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إن انفجار الأوضاع في المسجد الأقصى يمكن أن يؤدي إلى انفجار في الساحة الفلسطينية وداخل إسرائيل تتبعه موجات من الانفجارات في المنطقة والعالم الإسلامي.

وفي تحليل لفت يادلين إلى أن أنشطة قوات شرطة الاحتلال في الأقصى وزيادة وتيرة الاعتقالات في الضفة الغربية لا تسهم عمليا في تهدئة الأوضاع "بل تغذي رواية الاعتداء الإسرائيلي على الأقصى".

وكيف دفعت المقاومة اسرائيل إلى تهدئة الاوضاع.

مع تصعيد الاحتلال ومستوطنيه عدوانهم على الاقصى والمرابطين، عمدت المقاومة الى إطلاق الصواريخ (بشكل مقنن ومدروس جدا) من قطاع غزة تجاه مستوطنات الغلاف. وفي وقت حاول

فيه الاحتلال تفعيل معادلته السابقة القائمة على مواجهة الصواريخ باستهداف مواقع المقاومة، وجدت الأخيرة الفرصة سانحة لتعزيز معادلة الردع، عبر استهداف الطائرات المُغيرة بالصواريخ المضادة للطائرات، إضافة إلى المضادات الأرضية.

ما فاقم قلق الاحتلال ، هو أن المقاومة لم تكتفِ باستهداف طائرات العدو بصاروخ من نوع «ستريلا» المحمول على الكتف ، بل وشرعت في إطلاق نيران الرشاشات الثقيلة تجاه مستوطنات الغلاف، حيث كشف إطلاق النيران خلافاً قديماً في منظومة «القبة الحديدية»، التي أطلقت قرابة 14 صاروخاً تجاه رشقة من رصاص الرشاشات، بينما اضطرّ فيه جيش الاحتلال للتغطية على الخلل، عبر إعلانه اعتراضه 4 صواريخ، ليعود صباحاً ويقول إن "القبة" لم تُفَعّل تجاه الصواريخ الفلسطينية.

وعلى خط مواز، أظهر ردّ المقاومة، أنّ لديها قراراً بتعزيز الدفاعات الأرضية تجاه الطائرات المُغيرة على غزة، واستهدافها بالقدر الممكن، وكسر المعادلة التي يحاول العدو فرضها باستهداف مواقع المقاومة مقابل الصواريخ "المجهولة" التي تُطلق من القطاع.

- مصر وتحذير حماس من التصعيد

بالتزامن مع ذلك، دخلت مصر وبقوة على خط الوساطة، في محاولة لتدارك التصعيد في الأراضي الفلسطينية. وكان بارزا موقف القاهرة (الأقرب إلى إسرائيل) التي طلبت من "حماس"، عدم استغلال الظرف الراهن، وإطلاق أي صواريخ من قطاع غزة تجاه الأراضي المحتلة أو مستوطنات غلاف غزة.

وترافق التحذير المصري للحركة، مع مبررات مفادها بأن حكومة نفتالي بينت الحالية في أضعف حالاتها، والتوصل لتفاهات معها والحصول منها على تسهيلات مقابل عدم التصعيد، سيكون أنسب، وستكون متجاوبة معه.

وفقاً للرؤية المصرية أن "الضغط على حكومة بينت في الوقت الراهن، سيدفع تجاه خيارين لا ثالث لهما؛ إما نحو إجراءات أكثر قسوة ومزيد من العنف (لاحظ المصطلح المصري هنا "العنف") لتجاوز أزمته السياسية الداخلية، أو تؤدي الأوضاع الحالية إلى تفكك الحكومة ووصول حكومة يمينية أكثر تطرفاً للحكم، ووقتها ستزيد الوضع سوءاً."

- المقاومة الفلسطينية ترفض الطلبات المصرية

بالمقابل، رفعت فصائل المقاومة الفلسطينية عقب اجتماع طارئ، في مكتب رئيس حركة حماس، يحيى السنوار، في مدينة غزة، درجة التأهب والاستنفار في صفوفها على المستويات كافة، تحسباً لأي عدوان جديد على المسجد الأقصى أو ارتكاب "حماقات جديدة" من قبل الاحتلال والمستوطنين. ونقلت الفصائل المقاومة رسائل جديدة الفصائل إلى المصريين تتضمن تأكيدها باستمرار سريان معادلة غزة - القدس، ورفضها القاعدة التي يحاول العدو تثبيتها في غزة.

وشددت الفصائل، على أنها لا تخشى من مواجهة عسكرية جديدة، منبهة إلى أنّ استمرار العدو في اعتداءاته في القدس، وأخيراً في القطاع، سيؤدي إلى تعجير الأوضاع، جازمة أنّ "التحسينات الإنسانية ليست في حسابان المقاومة مقابل المقدّسات والقضايا الوطنية".

إشارة، إلى أن موقع "واللا" العبري، كان قد زعم أن دولة الاحتلال وجّهت، رسائل تهديد واضحة إلى قيادة "حماس" عبر الوسطاء، بأنها "لن تتحملّ المزيد من إطلاق الصواريخ، وستضطرّ إلى تشديد ردودها وتخفيف التسهيلات الممنوحة للغزيين من مثل خروج العمال، وتصدير البضائع واستيرادها، ودفع المشاريع الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية".

أكثر من ذلك، رفضت حماس "رفضت طلباً تقدمت به القاهرة عبر المسؤولين في جهاز المخابرات العامة الذي يشرف على الوساطة، بإصدار بيان عن اجتماع الغرفة المشتركة لفصائل، يتضمن تأكيداً بعدم الرغبة في التصعيد".

ولهذه الغاية، تحدث نائب اللواء عباس كامل رئيس المخابرات العامة الصرية، إلى قيادة الحركة من أجل ذلك، لكنه تلقى رفضاً للمطالب التي تم التقدم بها، والمعنية في مجملها بالتهدئة من جانب الحركة وممارستها ضغوط أمنية على باقي الفصائل في غزة لمنع إطلاق الصواريخ.

إضافة إلى ذلك، أبلغت الحركة الوسطاء المصريين أن الاستفزازات الإسرائيلية في القدس والضفة والداخل الفلسطيني المحتل عوامل تدفع لـ"الانفجار الشامل"، وأن "على الوسطاء دفع الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانه على الفلسطينيين أولاً، قبل الطلب من المقاومة عدم التهديد والرد على الانتهاكات الإسرائيلية".

بدورهم، توصل الوسطاء (مصر وغيرها) الى قناعة مفادها أن المقاومة في غزة جاهزة للتصدي للعدوان الإسرائيلي، وأنها لن تتراجع عن ربط غزة بالضفة والقدس، وأن القدس بالنسبة للفلسطينيين جميعاً وخصوصاً المقاومة خط أحمر، يمكن أن يؤدي تجاوز الحدود فيه إلى انفجار شامل وكبير.

ما يجدر معرفته، أن موقف حماس المتصلب هذا، انعكس على العلاقة مع القاهر، التي يشوبها الكثير من التوتر" حالياً، فالعلاقة بين المسؤولين في مصر و حماس لا يمكن وصفها في أفضل حالاتها هذه الايام، وفقاً لمسؤول مصري.

وما هي خليفات الموقف المصري الضاغط على المقاومة

في الحقيقة لا يمكن فصل الموقف القاهرة (وفقاً لمصادر مصرية)، والذي دفع بعض الفصائل الفلسطينية بتصنيفه بالمنحاز لحكومة بينت، عن كون القاهرة ترى أن الوقت الآن مناسب للحصول على تسهيلات من الحكومة الإسرائيلية، هذا عدا عن تنسيق مصري إسرائيلي آخر بشأن بعض ملفات المنطقة التي ترى القاهرة أنها في حاجة إلى دعم إسرائيلي فيها، وهو ما حمل مصر عبء الضغط على الفصائل الفلسطينية. "فالتدخل المصري المكثف هذه المرة جاء بناء على مطلب إسرائيلي أولاً، وفقاً لمصدر مصري.

- واشنطن تدعو لوقف التصعيد ودبلوماسيةيتها تنشيط لانقاذ اسرائيل

وعلى خط مواز، وفي محاولة لإنقاذ إسرائيل "من الدخول في مغامرة غير محسوبة، قد تصرف واشنطن عن معركتها ضد روسيا في اوكرانيا، ارسل البيت الابيض في 19 نيسان الحالي على عجل، وفدا امريكا الى المنطقة، ترأسته القائمة بأعمال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى يائيل لمبرت، وذلك في جولة شملت كل من الأردن، وإسرائيل ومصر، والضفة الغربية، حيث ناقش الوفد الأميركي في رام الله مسألة تخفيف التوترات، ووضع حد لحلقة العنف في إسرائيل والضفة الغربية والتشديد على أهمية التنسيق الأمني مع إسرائيل. فيما كرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس امام الوفد "معزوفة الالتزام بعملية السلام وبالقرارات الدولية، واقتصر

موقفه من العريضة واعمال القتل اليومي التي تقوم بها تل ابيب، على الاطار النظري الكلامي،
دون إجراءات عملية على الارض".

وفي الوقت ذاته، كان وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن، أجرى سلسلة اتصالات شملت
الرئيس عباس ووزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي.
وكان سبق لوزارة الخارجية الأميركية أن أعلنت، عن قلقها العميق إزاء تزايد أعمال العنف
القدس"، ودعت "كافة الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، وتجنب الأعمال والخطابات
الاستفزازية، والمحافظة على الوضع التاريخي الراهن في الحرم الشريف".
كما حثت المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين على "التعاون للعمل من أجل خفض التوترات
وضمان سلامة الجميع".

من جانبه، ذكر بلينكن خلال حديثه مع عباس أنه قد تم إبلاغ إسرائيل بضرورة الالتزام بالوضع
التاريخي للحرم الشريف، وحرية وسلامة وصول المصلين المسلمين إلى الحرم.
وفي موقف (نظري) أشار بلينكن إلى رفض بلاده لعنف المستوطنين وعمليات هدم المنازل،
وطرد السكان وتوغل الجيش الإسرائيلي في منطقة "أ"، هذا إلى جانب الطلب من إسرائيل اتخاذ
خطوات لتحسين الأوضاع. وأشار وزير الخارجية الأميركي إلى الحاجة لإيجاد أفق سياسي،
وإلى حين ذلك أن يتم إجراء محادثات لتحسين نوعية الحياة للفلسطينيين.

الخلاصة

بعيدا عن ردود الفعل الدولية والاممية والعربية والتي دعت جميعها على التهدئة ، (وبعضها كان منحازا لاسرائيل)، والتي لا تقدم ولا تأخر كونها حبرا على ورق، كان لافتا ارتفاع الأصوات داخل الكيان، المحذرة من الانجرار إلى معادلة فصائل المقاومة في غزة بالربط بين القدس وغزة والضفة ومناطق الـ48، خصوصا خلال شهر رمضان، وما يصادف بعدها من مناسبات، في إشارة إلى الذكرى الـ74 لنكبة الشعب الفلسطيني.

فتقديرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، تؤكد أن أجهزة الأمن الصهيونية غير مستعدة لخوض مواجهات مع الفلسطينيين في مناطق الـ48 في حالة اندلاع أي تصعيد قد يتطور إلى معركة عسكرية في قطاع غزة أو في "الجبهة الشمالية".

والأهم أن إسرائيل، تعي جيدا أن الجولة المقبلة من القتال في غزة أو في الشمال سينضم المواطنين العرب في إسرائيل الى المواجهة، خصوصا وان قدرة تل أبيب الحفاظ على مبدأ "الفصل بين ساحات الصراع مع الفلسطينيين" إذا ما تصاعدت حدة التوتر في القدس، فإي تصعيد في المدينة قد سيدفع المقاومة إلى الخروج على قواعد اللعبة، والرد عسكريا على الاعتداءات الإسرائيلية في القدس.

من هنا، فإن المصلحة الإسرائيلية، (برأي محللين كبار) في ظل هذه الظروف، تقتضي "القيام بأمرين: الأول، فحص إمكانيات أخرى محتملة لإنهاء الصراع وعدم الانغماس بالإمكانية الوحيدة

المعرضة منذ عام 1993 (في إشارة إلى اتفاقيات أوسلو ورؤية حل الدولتين). والأمر الثاني، والأكثر واقعية، هو "إدارة الصراع"

وعليه، فإن المقاومة حشرت إسرائيل في الزاوية ووضعته أمام خيارات جميعها خاسرة، فإذا ما نجحت في الحفاظ على الهدوء في الضفة، والإبقاء على غزة خارج المعادلة، فستكون أمام تحدي القدس "الذي تعتبره المقاومة خطا احمر تسقط امامه كافة المعادلات، لتبقى حينها المعادلة الوحيدة التي لا يفهم غيرها الاحتلال هي "القوة"، التي ستحمل هذه المرة مفاجآت لم تكن في حسابات اسرائيل ابدا.